



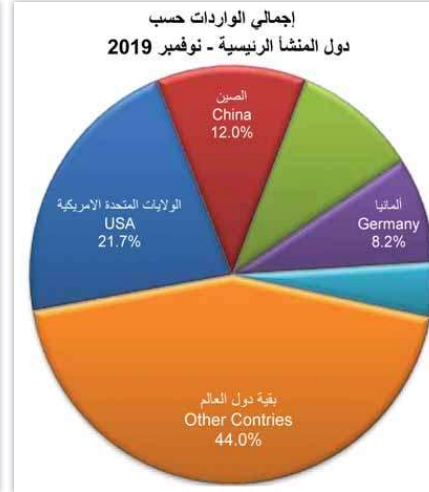
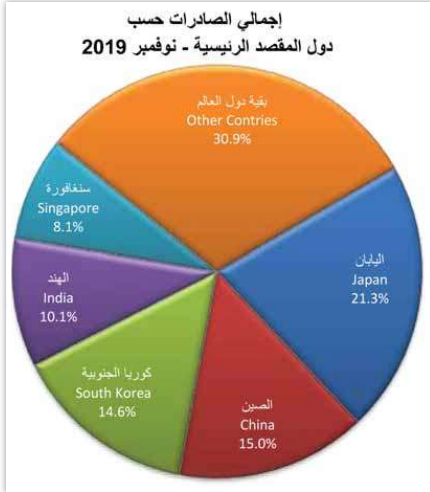
سجل 22٪ ارتفاعاً في نوفمبر 2019 .. التخطيط والإحصاء:

## 12,5 مليار ريال فائض الميزان التجاري

22.2 مليار ريال الصادرات.. و9.7 مليار ريال الواردات

الصادرات القطرية، تليها الصين بقيمة 3.3 مليار ريال قطري تقريباً أي ما نسبته 15.0٪ من إجمالي قيمة الصادرات، ثم كوريا الجنوبية بقيمة 1.46٪.

وخلال شهر نوفمبر عام 2019، جاءت مجموعة السيارات وغيرها من المركبات السيارة المصممة أساساً لتحتل الأشخاص على رأس قائمة الواردات السلعية حيث بلغت قيمتها 0.4 مليار ريال قطري تقريباً وارتفع نسبتها 9.3٪ مقارنة مع شهر نوفمبر عام 2018، تليها مجموعة أجزاء الطائرات العادية والطائرات العمودية بنحو 0.4 مليار ريال قطري وارتفعت نسبتها 28.4٪، تليها مجموعة أجهزة كهربائية للهاتف (تليفون) أو البرق (تلفزيون) السلكيين بما في ذلك الأجهزة الناقلة للشبكة، وأجزاءها إلى ما يقارب 0.3 مليار ريال قطري وارتفعت نسبتها 40.4٪ وعلى صعيد الواردات حسب دول المنشأ الرئيسية فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية صدارة دول المنشأ بالنسبة لواردات دولة قطر خلال شهر نوفمبر عام 2019 بقيمة 2.1 مليار ريال قطري تقريباً وبنسبة 21.7٪ من إجمالي قيمة الواردات السلعية، ثم الصين بقيمة 1.2 مليار ريال قطري أي ما نسبته 12.0٪، تليها المملكة المتحدة بقيمة 1.0 مليار ريال قطري أي ما نسبته 9.9٪.



الاقتصادية  
الأحد - الأربعاء:

أظهر تقرير جهاز التخطيط والإحصاء الأثري لإحصاءات التجارة الخارجية أن الميزان التجاري السلعي الذي يمثل الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات خلال شهر نوفمبر عام 2019 حقق فائضاً مقداره 12.5 مليار ريال قطري، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 3.5 مليار ريال قطري ما نسبته 21.8٪ مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق 2018، وارتفاعاً مقداره 0.8 مليار ريال قطري تقريباً أي ما نسبته 6.8٪ مقارنة مع شهر أكتوبر عام 2019، ووفقاً للتقرير فقد بلغ إجمالي الصادرات القطرية التي تشمل الصادرات ذات المنشأ المحلي وإعادة التصدير 22.2 مليار ريال قطري تقريباً أي بانخفاض نسبته 13.0٪ مقارنة بشهر نوفمبر عام 2018، وارتفاعاً نسبته 10.6٪ مقارنة بشهر أكتوبر عام 2019. ومن جانب آخر ارتفعت قيمة الواردات السلعية خلال شهر نوفمبر عام 2019، لتصل إلى نحو 9.7 مليار ريال قطري بارتفاع نسبته 1.7٪ مقارنة بشهر نوفمبر عام 2018، وارتفاعاً نسبته 15.8٪ مقارنة بشهر أكتوبر عام 2019. وبالمقارنة مع شهر نوفمبر عام 2018، انخفضت قيمة صادرات «غازات النفط والهيدروكربونات الغازية الأخرى» والتي تمثل (الغاز الطبيعي المسال

اليابان الوجهة الأولى لصادراتنا بـ 4.7 مليار ريال

غير خام» لتصل إلى نحو 1.1 مليار ريال قطري وبنسبة 47.0٪. وعلى صعيد الصادرات حسب دول المقصد الرئيسية فقد احتلت اليابان صدارة دول المقصد بالنسبة لصادرات دولة قطر خلال شهر نوفمبر عام 2019 بقيمة 4.7 مليار ريال قطري تقريباً أي ما نسبته 21.3٪ من إجمالي قيمة

والمكثفات والبروبان والبيوتان، الخ..) لتصل إلى نحو 14.1 مليار ريال قطري وبنسبة 8.8٪، وانخفضت قيمة «زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية

استفادة كبيرة من الإنفاق الحكومي .. تقرير «الأصمخ»:

## نشاط بقطاعات العقار والتجزئة والفنادق

تطوير الشركات وتم تعزيز الفرص الاستثمارية والتجارية

تتمثل المساحات، والجودة، والواجهات، والمرافق المتاحة. وتوقع التقرير أن يواصل الاقتصاد القطري أداءه القوي خلال هذا العام، مشيراً إلى أن قطر ستشهد على المدى المتوسط نمواً اقتصادياً قوياً.

استراتيجيات

قال تقرير شركة الأصمخ للمشاريع المعمارية إلى أن حجم الصفقات المعمارية شهد أداءً منخفضاً مقارنة مع الأسابيع السابقة من حيث القيم في التعميرات المعمارية، وفق بيانات آخر نسخة صادرة عن إدارة التسجيل العقاري في وزارة العدل للأسبوع الممتد من 15 إلى 17 ديسمبر الحالي، حيث سجلت عدد الصفقات المعمارية «51» صفقة، ولفت التقرير إلى أن قيم عمليات البيع والرهن وصلت إلى قرابة «256.5 مليون ريال».

وأوضح التقرير أن بلدية الظلمين وأم سلال حافظتا على النشاطات الكبيرة في التعميرات بحيث احتلتا المرتبتين الأولى والثانية على التوالي في عدد الصفقات، وأشار التقرير إلى أن متوسط عدد الصفقات المنفذة في اليوم الواحد بلغت «17» صفقة تقريباً.

هذه العمارات الاتجاه نحو تطوير عماراتهم، وأوضح التقرير إن التنوع في المباني السكنية والإدارية ومستويات خدماتها يتيح للمستأجرين الآن مجموعة أكثر تنوعاً من الخيارات، مع وجود مزيد من التمايز في الخصائص



تسليمها مع استهداف البلاد لتنوع اقتصادها من خلال تطوير ضخ للبنية التحتية. وأضاف: سيشهد السوق السكني أيضاً زيادة واضحة في العرض من قبل مشاريع تطويرية ضخمة جديدة، وهو ما سيؤثر على أداء

الإشاءات والمقارنات، التي ستخلق مشاريع مصاحبة كبيرة تساعد على تعزيز نمو عمل قطاع الخدمات وتوفير فرص جديدة من المشاريع والعمل. وقال التقرير إن السوق

الاقتصادية  
الأحد - الأربعاء:

قال تقرير شركة الأصمخ للمشاريع المعمارية: يستعد سوق العقار للاستفادة من الإنفاق المجدول حالياً خلال السنوات الثلاثة المقبلة، والمرتبطة بمشاريع التنمية وتطوير البنية التحتية. وأضاف: هذا سينمكس بدوره على زيادة كبيرة في نشاط قطاع المقارنات والتجزئة وقطاع الفنادق، إضافة إلى تنافس أكبر حول تسليم المشاريع وبالتالي سيشهد قطاع أكبر للتكيف على المتطلبات المستقبلية للسكن المستقبلي والتجاري. ويتوقع التقرير أن يشهد سوق المقارنات ظهور المزيد من الشركات المرتبطة بالقطاع العقاري، إضافة إلى ترتيبات شراكة وامتيازات أجنبية، وجميعها يرتبط بتوازن العرض والطلب في الترتيبات للمشاريع التنموية. ويرى تقرير الأصمخ أن منح المحطات والعقود المعنية بالمشاريع التنموية والبنية التحتية، سيؤدي إلى تطوير مزيد من الشركات وإحداث مزيد من الفرص الاستثمارية والتجارية بين الشركات القطرية والمستثمرين الإقليميين والعالميين في قطاعات مختلفة بدءاً من المقارنات